الخلاصة

نخلص، ممّا سبق، الى ان الاقتصاد الاسرائيلي له خصائصه الفريدة التي ينفرد بها عن باقي اقتصاديات دول العالم المختلفة، وان اسرائيل لا تستيطع الحياة دون دفعات قوية من المعونات ورؤوس الاموال الاجنبية في شرايين اقتصادها. فمهما كانت المشاكل مستعصية، فان اسرائيل تجد من يمدها بالعون في الوقت المناسب، سواء بالجهد والعمل والاستيطان داخلها أو باستثمار رؤوس الاموال فيها كما يفعل يهود العالم، أو يمدها بالمعونات والقروض طويلة الاجل، كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية. ولا شك في ان هناك سياسة مقصودة من قبل الاسرائيليين في تضخيم حجم مشكلاتهم الاقتصادية، وذلك لتحفيز يهود العالم والقوى الاجنبية المساندة لاسرائيل على تقديم مزيد من الدعم لها.

ومن تتبع مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي، نجد ان مظاهر الازمة وأسبابها متكررة عبر كل مرحلة من هذه المراحل. فمن تضخم تزداد معدلات ارتفاعه، وزيادة في الواردات عن الصادرات، وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية، الى زيادة في الاستهلاك الخاص وعدم قدرة الحكومة على توفير فرص العمل للباحثين عنه، ممّا يزيد معدلات البطالة، وكذلك يزيد النزوح من اسرائيل.

كذلك نجد ان السياسات الاقتصادية للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كانت تهدف الى تقليص العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض الطلب المحلي، وكبح جماح التضخم، وزيادة الصادرات بمنح اعانات للمشروعات التي تعمل في مجال التصدير. وعلى الرغم من ان هذه السياسات قد نجحت جزئياً، في بعض الاحيان، في لجم، أو ابطاء، وتيرة تفاقم المشاكل الاقتصادية، الّا أن هذه المشاكل سرعان ما كانت تعود الى التفاقم على نحو أوسع وأكثر حدّة.

---

(١) د. فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي لاسرائيل**، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ١١٧.

(٢) جويل بينين، «اسرائيل؛ الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٩١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، ص ١٠٥؛ نقلاً عن **الجيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٨٤/١١/٣.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٤) د. مرسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر ميساء سخيطة، «الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة...»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٣/٣٤، تشرين الثاني (نوفمبر) / كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٨٤؛ ومحمد جمال محمد، «التعددية في المجتمع الاسرائيلي»، **المستقبل العربي**، العدد ٨٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥؛ وهيلدا صايغ شعبان، **التمييز ضد اليهود الشرقيين**، بيروت، مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١.

(٦) د. مرسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٧) عصام هاشم، «حقيقة الازمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني»، **شؤون عربية**، العدد ٤٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ١٩٧.

(٨) *Foreign Commerce Weekly*, February 28, 1949, p. 19.

(٩) Saaki, E.; "Israel's New Economic Policy", *Public Finance*, Vol. 9, No. 3, p. 274.

(١٠) *Economic Developments in the Mid-dle East*, New York: United Nations, 1955, p. 122.